بتاريخ ١٢ / ٨ / ٢٠١٧

بسم الله الرحمن الرحيم

تفريغ الدرس [الثاني والثلاثين] من شرح [ألفية بن مالك] بأكاديمية:

بينات

❊ للشيخ/ ناصر بن حمدان الجهني [حفظه الله] ❊

الحمد لله رب العالمين، ونصلي ونسلم على رسولنا الأمين، عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

وصلنا إلى قول المؤلف رَحِمَهُ اللهُ في **باب الاشتغال**:

٢٦٠- وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ	وَبَعْدَ مَا إِيلاؤهُ الْفِعْلَ غَلَبْ
٢٦١- وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَصْلٍ عَلَى	مَعْمُوْلِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍ أَوَّلاَ

- تقدم القول عن الأحوال الخمسة للاسم السابق، وذكر هنا ثلاثة مواضع **يجوز فيها الوجهان مع ترجيح النصب**:

١- «قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ»: أي أن يقع الاسم قبل فعل ذي طلب، أي: أمر أو نهي أو دعاء، تقول مثلا: (زيدًا أكرمْهُ) فهنا يجوز أن تقول: (زيدٌ أكرمه) ولكن الترجيح للنصب، وكذا إن قلت: (زيدًا لا تهنه)، فهذا فعل طلبي فيترجح في هذه الحالة النصب.

٢- «وَبَعْدَ مَا إِيلاؤهُ الْفِعْلَ غَلَبْ»: يعني أن يكون الاسم بعد شيء غلب إيلاؤه الفعل كالاستفهام بالهمزة فهي يجوز فيها الوجهان لكن يغلب الفعل، فتقول: (أزيدًا أكرمته – حيث زيدًا أكرمتَه) فيجوز الوجهان مع ترجيح النصب.

٣- أن يكون الاسم بعد عاطف على جملة فعلية بلا فصل، وقوله: «مَعْمُوْلِ فِعْلٍ» يعني جملة فعلية، «مُسْتَقِرٍ أَوَّلاَ» احتراز من الجملة ذات الوجهين كما سيأتينا في الموضع الرابع.

مثلا: (وجدت زيدًا ومحمدًا أكرمتُه) لاحظ هنا وجود العاطف -وهو الواو- على جملة فعلية (وجدت زيدًا) ولم يكن فاصل، فلو وجد فصل كـلو قلت (وجدت زيدًا وأما ...) فاحترز المؤلف من هذا الفاصل، فجاز لك الوجهان مع ترجيح النصب.

الحالة الرابعة:

٢٦٢- وَإِنْ تَلاَ الْمَعْطُوْفُ فِعْلاً مُخْبَرَا	بِهِ عَنِ اسْمٍ فَاعْطِفَنْ مُخَيَّرَا

- هنا ذكر جواز **الوجهين على السواء** حتى يبقى بعد ذلك الجمل التي يكون **الترجيح فيها للرفع** وإن كان هذا موضعه لكن قدم المؤلف الموضع الخامس هنا ليقول لك بعد ذلك: ما سوى هذه الأربعة -وهي وجوب النصب ووجوب الرفع وترجيح النصب وجواز الوجهين على السواء- فإنه يجوز الوجهين فيه مع اختيار الرفع.
- ويتحدث هنا عن الجملة ذات الوجهين، ويقول: إذا جاءك اسم معطوف على جملة الخبر فيها جملة فعلية، مثلا: (زيدٌ قام) لاحظ هنا: (زيد) مبتدأ، والخبر هو الجملة الفعلية من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، فلو عطفت فقلت: (زيدٌ قام وعمروٌ أكرمته) أو (وعمروًا أكرمته) فجاز الوجهان على السواء باعتبار صدر الجملة (زيدٌ) يترجح الرفع، وباعتبار عَجُز الجملة (الجملة الفعلية) فإنه يترجح النصب فجاز الوجهان على السواء، وهذا المقصود بالجملة ذات الوجهين أي التي تبدأ بجملة اسمية وتختم بجملة فعلية.

«**وَإِنْ تَلاَ الْمَعْطُوْفُ**»: أي بعد حرف العطف «**فِعْلاً**» أي جاء بعد فعل، لاحظ (زيد قام وعمرو) المعطوف (عمرو) جاء بعد فعل وهو (قام)، أما صفة هذا الفعل: «**مُخْبَرَا بِهِ عَنِ اسْمٍ**» فـ(قام) خبر عن (زيد) .. فماذا نفعل فيه ؟

قال: «**فَاعْطِفَنْ مُخَيَّرًا**» فأنت في هذه الحالة مخير بين أن تعطف بالنصب أو تعطف بالرفع.

الحالة الخامسة:

٢٦٣- وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحْ   فَمَا أُبِيْحَ افْعَلْ وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ

- يعني: ما سوى هذه الأحوال يجوز لك **الوجهان مع ترجيح الرفع**، فمثلا: (زيدٌ أكرمتُهُ) فهنا ما تبع الاسم أداة حصر الفعل فما قلت: (إن زيدٌ) وكذلك إذا الفجائية الخاصة بالرفع، ولا جاء بعدها أدوات استفهام يترجح فيها النصب، أو كانت هناك أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فكل الأحوال السابقة لم تتحقق فهنا جاز الوجهين مع ترجيح الرفع (زيدٌ أكرمتُهُ/ زيدًا أكرمتُهُ) فالجملة هنا خلا الاسم فيها من موجب النصب ومن موجب الرفع ومن مرجح النصب ومن مستوي الأمرين.

ثم قال رَحِمَهُ اللهُ:

٢٦٤- وَفَصْلُ مَشْغُوْلٍ بِحَرْفِ جَرِّ   أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي

- يقول: هنا لا فرق في باب الاشتغال بين كون الاسم صريحًا (زيدًا أكرمته) أو يكون بحرف جر (زيدٌ مررت به) أي إذا فصلت المشغول بحرف جر أو بإضافة (زيدٌ أكرمتُ صديقَة) فلا يؤثر هذا «كَوَصْلٍ يَجْرِي» أي كالفعل المباشر للضمير.
- فمثلا في وجوب النصب: (إنْ زيدًا أكرمته – إنْ زيدًا مررت به – إنْ زيدًا أكرمت غلامه) ولا فرق في هذه التغييرات.

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٦٥- وَسَوِّ فِي ذَا الْبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلْ بِالْفِعلِ إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ

- يقول: كذلك الوصف العامل –وهو اسم الفاعل واسم المفعول[1]– لا فرق بينه وبين الفعل .. أي تنطبق القواعد فيه، فتقول: (زيدًا أنا مكرمُهُ غدًا).

«وَصْفًا ذَا عَمَلْ»: يعني ليس وصفًا لا يعمل، فلو كان اسم الفاعل مثلا في الماضي: (زيد أنا مكرمه بالأمس) فهنا لا يلحق بالفعل لأنه لا يعمل، وكذلك ما دخل عليه (الـ) فإنه لا يساوى بالفعل، مثلا: (زيدٌ أنا المُكْرِمُه) فهنا وجد مانع فـ(الـ) لا يعمل ما بعدها فيما قبل، فما لا يعمل ما بعده فيما قبله لا يلحق بالفعل.

ثم ختم الباب رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله:

٢٦٦- وَعُلْقَـــةٌ حَاصِلَـــةٌ بِتَابِـــعِ كَعُلْقَـــةٍ بِنَفْـــسِ الاسْـــمِ الْوَاقِـــعِ

- هنا يشير إلى مسألة: أنه لا فرق في هذا الباب بين ما اتصل فيه الضمير بالفعل كما مر سابق وما فصل بحرف جر أو إضافة، فالملابسة بالتابع كالملابسة بالسبب، ومعناه: إذا عمل الفعل بأجنبي وأتبع بما اشتمل على ضمير الاسم السابق فإنه يجوز كـ(زيدٌ أكرمت صديقًا يقدره) فهنا كذلك وإن كان أجنبيا فإن التابع للملابسة بالسبب توافق ذلك فجائز هنا هذا الأمر ولا يؤثر في الجملة.
- وكذلك إذا كان عطف بيان، تقول: (زيدٌ أكرمت عمروًا أخاه) فهنا الملابسة كما تحصل بنفس السبب فهنا تلزم نفس المعنى ويجوز ذلك وهي من باب الاشتغال، فإنها يتحقق فيها هذا الباب، فإن الأجنبي إذا أتبع بما فيه

---

(١) لا يدخل في ذلك الصفة المشبهة لأن الصفة المشبهة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

ضمير الاسم السابق جرى مجرى السبب كما قلت: (زيدًا أكرمت صديقًا يحبه) فهنا الأجنبي (صديقًا) لكن جاء ضمير يرجع إلى الاسم السابق وهو (زيد) فيجري مجراه ولا يؤثر.

❋ وبهذا انتهينا من هذا الباب ❋

نسأل الله أن يفتح علينا بالعلم النافع والعمل الصالح

والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله




بينات